

# إعلامية انتقالي لحج تسخر من اتهامات المجيدي ومحاولاته تضليل الرأي العام

لحج / الأمناء / الإدارة الإعلامية :

سخرت الإدارة الإعلامية بالقيادة المحلية للمجلس الانتقالي الجنوبي بمحافظة لحج من الاتهامات التي وجهها محافظ لحج الأسبق أحمد عبدالله المجيدي، في بيانه الذي دعا فيه إلى إخماد ما وصفها بالفتنة، الذي قال إن البعض من ضعفاء النفوس من خارج المنطقة وداخلها يحاولون إشعالها في مناطق الصبيحة.

معبرة عن استغرابها الشديد للاتهامات الباطلة التي أوردتها المجيدي والتي لا يعلم أحد كيف ومن أين استقى معلوماته وهو خارج البلد، بالإضافة إلى أن ما أورده لا يتطابق مع واقع الأمور الموجودة على الأرض .

وأكدت أن قيادة انتقالي لحج كانت وما تزال حريصة كل الحرص على وأد نار الفتنة والحيلولة دون تفاقم أي صراع في مناطق الصبيحة من قبل جهات معروفة تحاول جر المنطقة إلى مربع العنف وتسهيل وصول الميليشيات الغازية القادمة من محافظات شمال اليمن إلى منطقة الصبيحة التي تعيش وضعاً مستقرًا بفضل صمود وبسالة قوات الحزام الأمني بقيادة المناضل وضاح عمر سعيد، وكذلك دور أبطال اللواء الرابع حزم في جبهة حيفان عيريم واللواء التاسع صاعقة وكل الشرفاء من أبناء الصبيحة في مواجهة مليشيات الحوثي

وقوى الشر الإخوانية.

وأشارت الإدارة الإعلامية بأن المجلس الانتقالي بمحافظة لحج يعمل بما فيه مصلحة المحافظة بصورة خاصة وأبناء الصبيحة على وجه الخصوص، ويبذل كل الجهود من أجل ذلك، وهذا الأمر معروف لكل أبناء الصبيحة في المضاربة وطور الباحة وكروش، ناهيك عن وجود مجالس انتقالية في المديريات ومن أبناء الصبيحة أنفسهم، وهذه القيادة هي أصلاً من أبناء الصبيحة وهي المعنية بمتابعة أوضاع مديرياتهم بصورة عامة ويبدلون كامل جهودهم بهذا الاتجاه وبحرص شديد على مصلحة أبناء مديرياتهم، وهذا الأمر معلوم على أرض الواقع . مشددة في نفس الوقت بأن قيادة المجلس الانتقالي حريصة كل الحرص على وحدة أبناء الصبيحة وتماسك نسيجهم الاجتماعي وهم جزء لا يتجزأ من النسيج الاجتماعي لمحافظة لحج والجنوب عامة.

وأشادت الإدارة الإعلامية بالدور الذي يقوم به «أبطال اللواء الرابع حزم في جبهة حيفان عيريم واللواء التاسع صاعقة وكل الشرفاء من أبناء الصبيحة في مواجهة مليشيات الحوثي وقوى الشر الإخوانية وما تقوم بها من تحركات وتحشيدات على تخوم مديريات الصبيحة من جهة ومن جهة أخرى تحريك بعض القوى العسكرية التابعة لها وهي معروفة لدى أبناء الصبيحة ولسنا بحاجة للخوض في هذا السياق طالما

وهو موجود على الواقع ومعلوم لدى الجميع». وعبرت الإدارة الإعلامية بانتقالي لحج عن استغرابها الشديد لانزعاج البعض من انتشار وتمدد قوات الحزام الأمني في مناطق الصبيحة وإسهامها في إرساء دعائم الأمن والاستقرار ومحاربة كافة الظواهر والسلوكيات التي تخل بالأمن والسكينة العامة للمواطنين.

في الوقت ذاته أشادت بجهود المجالس الانتقالية في مديريات الصبيحة وكذلك الجهود المسؤولة التي يبذلها حتى الآن شيخ مشائخ الصبيحة الشيخ عبدالرحمن جلال عبدالقوي شاهر وكل المشائخ والأعيان والشخصيات الاجتماعية وأبناء الصبيحة في سبيل استقرار الأوضاع والتصدي لكل محاولات التحشيد.

وعبرت الإدارة الإعلامية عن أملها في أن يراجع الأخ أحمد المجيدي حساباته ويستقي معلوماته من مصادرها الصحيحة وعدم كبل الاتهامات على الآخرين خدمة لمشاريع وأجندات سياسية لا تخدم أمن واستقرار الصبيحة.

وختم المصدر تصريحه بالقول: « كان الأجدر بالأخ أحمد المجيدي الدعوة لوقف التحشيد للمليشيات المسلحة من محافظة تعز اليمنية صوب مناطق الصبيحة بدلا من اتهام المجلس الانتقالي بإشعال الفتنة - حد قوله».

مدير عام إدارة الإمداد والتموين بإدارة شرطة عدن لـ «الأمناء»:

## عدم صرف مخصصات التغذية والتحسينات والمهمات أهم معاناتنا

الأمناء / رياض شرف :



أفاد مدير عام إدارة الإمداد والتموين بإدارة أمن عدن، العقيد خالد عمر الرخم، أن إدارة الإمداد والتموين بمثابة العمود الفقري لإدارة أمن عدن، وهي من ضمن هيكل وزارة الداخلية وتتكون من خمس إدارات (السلاح، الحركة والعمليات، التجميعات، المهمات، الورشة)، فإدارة الإمداد والتموين تقع عليها مسؤولية كبرى في إطار مهامها بتوفير متطلبات التغذية والتحسينات وغيرها من المواد واستحقاقات القوة.

وأشار العقيد خالد الرخم في حديث لـ «الأمناء» إلى أنه «في ظل النشاط المتواصل والمسؤولية

التغذية والتحسينات لإدارة شرطة عدن منذ شهر أكتوبر 2019م حتى ديسمبر 2020م. وللمعلومية مبالغ هذه المخصصات موجودة في البنك المركزي حتى يومنا هذا.

وأضاف العقيد خالد عمر الرخم: «أصبحنا في إدارة الإمداد والتموين في وضع لا يحسد عليه، والأخ اللواء الركن مطهر الشعبي يبذل جهوداً للخروج من هذه المعضلة كون علينا ديون لبعض التجار، حيث يتم الاقتراض منهم نظراً للظروف الأمنية التي مرت بها إدارة شرطة عدن، ولهذا نتمنى من القيادة الأمنية بوزارة الداخلية صرف هذه المخصصات منذ توقيفها والمقررة لنا قانونياً ولنا أمل كبير في هذه القيادة الجديدة لتلمس مصاعبنا ومعاناتنا».

وأكد العقيد الرخم أن «عدم صرف المخصصات والمستحقات القانونية لرجال الأمن له بالغ الأثر في الجانب الأمني ويخلق جانباً سلبياً كون الأفراد والضباط لديهم التزامات أسرية واجتماعية في ظل حياة معيشية صعبة ورغم ذلك سنقف بالمرصاد لكل من تسول له نفسه المساس بأمن وأمان المواطن في هذه المحافظة الباسلة».

المنوطة بإدارة الإمداد والتموين توجد هناك عدة صعوبات وتحديات منذ عام 2018م، وهي: عدم صرف مخصصات إدارة شرطة محافظة عدن المتمثلة باحتياجاتنا من المواد الغذائية (جافة وطازجة) + التحسينات + المهمات + الجاهزية القتالية، إضافة إلى الموازنة التشغيلية لإدارة الإمداد والتموين، كون لدينا خمس مطابخ للتغذية الطازجة للقوة المناوبة بجميع مراكز المديريات بالمحافظة، وقد تم رفع رسالة للأخ مدير عام شرطة عدن اللواء الركن مطهر علي ناجي الشعبي بناء على توجيهاته لنا بضرورة رفع الاحتياجات المطلوبة في هذه المرحلة الصعبة التي تعيشها الحالة الأمنية بالمحافظة، وكذا الرفع بالفترة المحددة بعدم صرف المخصصات المستحقة لإدارة شرطة عدن منذ عام 2018م ومنها الملابس والوقود وغيرها، فيما التغذية منذ أكتوبر 2019م حتى يومنا هذا لم نستلمها».

وبدوره وجه مدير عام شرطة عدن رسالة لمعالي وزير الداخلية اللواء الركن إبراهيم حيدان مطالباً بصرف مخصصات

## جمعية تحسين المعيشة الخيرية ناشد بتنفيذ أحكام قضائية نهائية صدرت لصالحها في عدن

عدن / الأمناء / خاص :

ناشدت جمعية تحسين المعيشة الخيرية التنموية، ومقرها في منطقة القاهرة بـعدن، الأخ وزير الداخلية بتنفيذ أحكام قضائية نهائية وباتة صدرت لصالحها.

وقالت الجمعية في منشدة لها وزعت على وسائل الإعلام المختلفة، إن جمعيته تعتبر من أقدم الجمعيات في مدينة عدن، حيث تأسست في العام ١٩٦٤م وهي مسجلة في مكتب الشؤون الاجتماعية في عدن.

وأضافت: «إننا في الجمعية نناشد ونطالب الأخ وزير الداخلية اللواء الركن إبراهيم حيدان والأخ محافظ عدن أحمد حامد للمس بإنصافنا وتمكيننا من مقرنا الكائن في منطقة القاهرة بمديرية المنصورة في عدن، والمغتصب من قبل حزب جبهة التحرير منذ العام ٩٠م».

وأفادت الجمعية بأن هناك أحكام قضائية نهائية صدرت لصالحها وتمكينها من أرضها

ومقرها، وإلزام حزب جبهة التحرير بالعودة إلى السلطة المحلية لمعالجة وضعهم بحسب الأحكام القضائية.

وأوضحت أن الأرض المتنازع عليها كانت بحوزتها منذ العام ١٩٥٨م وتم بناؤها من دور واحد عام ٦٤م من قبل أعضاء الجمعية آنذاك بجهودهم الشخصية وأموالهم الخاصة، وظلت الجمعية تمارس نشاطها الاجتماعي من خلاله حتى عام ٧٤م، وبعدها تم الاستيلاء على مقر الجمعية من قبل حزب جبهة التحرير وتحويله إلى مقر للجبهة في عام ٧٩م ثم مقر للجان الدفاع الشعبي حتى عام ٩٠م وبعدها عاود حزب جبهة التحرير الاستيلاء على مقر الجمعية في العام ٩٠م دون وجه حق.

وكشفت الجمعية أن نائب رئيس الجمهورية



وجه الهيئة العامة للأراضي والمساحة والتخطيط العمراني في العام ٢٠١٠م بصرف عقد تملك لحزب جبهة التحرير، إلا أن مكتب أراضي عدن أكد لرئيس الهيئة العامة للأراضي في خطاب بمرجع (٢/٥٧/٢٠١٠) بتاريخ ٢٥/٤/٢٠١٠م يتضمن بأن المقر قد صدر به حكم نهائي من المحكمة العليا بثبوت ملكية الموقع للدولة وإعطاء الأولوية بتأجير الأرض المقام عليها المقر وذلك لجمعية تحسين المعيشة الخيرية التنموية وإلزام حزب جبهة التحرير بالعودة إلى السلطة المحلية بـعدن باعتبارها الجهة المنوط بها معالجة وضعهم. وأرفقت الجمعية في مناشدتها عدداً من الوثائق والمستندات والأحكام التي تؤكد أحقيتها في الأرض المقام عليها المقر والكائنة في مخطط وحدة جوار رقم (٥١٢-٥١١) ومساحتها (٦٢٠) متراً مربعاً.